

Evaluation of the money supply situation in Algeria during the period (2000-2016)

Namaoui Amina*, Yousfat Ali², Baba Ahmed Abdelmadjid³

* Phd Student, Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, University of Adrar, Algeria

² Professor, Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, University of Adrar, Algeria

³ Phd student, Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, University of Adrar, Algeria

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 12/07/2018

Accepted: 23/09/2018

Online: 25/12/2018

Keywords:

Money Supply

Money Supply

Determinants

Money Supply In

Algeria

JEL Code: E52

ABSTRACT

This study aimed at highlighting the different factors that determine and influence Money Supply in Algeria during the period (2000-2016). The study applied the descriptive approach in order to tackle the different definition related to the money supply. In addition, it applied the analytical method to analyse the development the money supply during that period. In sum, the money supply in Algeria witnessed a hug growing which was basically related to the net inflow of the foreign assets of foreign currency came from high oil prices in world markets. Thus, it accounts for the link of the money supply to the oil levels of real activity in economy.

تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

النماوي أمينة^{*}، يوسفات علي²، بابا أحمد عبد المجيد³

* طالب دكتوراه، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر

² أستاذ تعليم عالي، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر

³ طالب دكتوراه، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

2018/07/12

تاريخ القبول: 2018/09/23

تاريخ النشر: 2019/12/25

الكلمات المفتاحية

عرض النقود

محددات عرض النقود

عرض النقود في الجزائر

JEL Code: E52

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العوامل المحددة والمؤثرة على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، تبنت الدراسة المنهج الوصفي للتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالعرض النقدي، والأسلوب التحليلي لتحليل تطور عرض النقد في الجزائر خلال فترة الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن عرض النقد في الجزائر عرف تزايد كبير ارتبط أساسا بتدفق صافي الموجودات الأجنبية من العملة الأجنبية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ مايفسر ارتباط عرض النقد في الجزائر بعائدات قطاع المحروقات وعدم ارتباطه بمستويات النشاط الحقيقي في الاقتصاد.

المؤلف المرسل: naamamina63@gmail.com

- مقدمة:

حظي موضوع العرض النقدي باهتمام العديد من الاقتصاديين؛ إذ نجد ذلك في مختلف المدارس النقدية الاقتصادية التي أسهبت فيه نظرا للدور الذي تؤديه النقود كعامل أساسي محرك للنشاط الاقتصادي، ويعد التحكم في المعروض النقدي من أهم وظائف السلطة النقدية لكونه يؤثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية من جهة ويتأثر بها من جهة أخرى، سواء كانت داخلية أو خارجية لذا وجب على السلطات النقدية أخذ كل معطيات المتغيرات المؤثرة فيه عند عملية الإصدار النقدي من مقابلات الكتلة النقدية، متغيرات الكلية كأسعار الصرف الناتج المحلي الإجمالي ورصيد ميزان المدفوعات إضافة لسلوك القطاع الخاص من خلال حجم متطلباته من القروض؛ من أجل تحقيق الإستقرار النقدي الذي ينعكس على إستقرار الوضع الاقتصادي للبلد بصفة عامة.

وتختلف العوامل المحددة للعرض النقدي بين الدول على حسب طبيعة اقتصادها وطبيعة الموارد التي تعتمد عليها. وعليه ومن خلال هذا الطرح تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي العوامل المتحركة في عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016)؟**

يندرج من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم العوامل المحددة للعرض النقدي؟

- ما مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الأسئلة صغنا الفرضيات التالية:

- يتحكم في العرض النقدي عوامل تختلف حسب طبيعة الاقتصاديات؛

- يشهد العرض النقدي في الجزائر ارتفاع مستمر ومتزايد تبعا لمتطلبات الأوضاع الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية التحكم وضبط عرض النقود في الاقتصاد لما له من التأثير على النشاط الاقتصادي، بما يكفل تحقيق التوازن للمتغيرات الكلية للاقتصاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل المتحركة في العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

منهج الدراسة:

للإحاطة بالموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لإعطاء مختلف المفاهيم المتعلقة بعرض النقود ومكوناتها في الاقتصاد الجزائري، والأسلوب التحليلي لتحليل تغيرات معطيات العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع العوامل المحددة لعرض النقود سواء في الجزائر أو الاقتصادات الأخرى، من أهمها الدراسات التالية:

1. دراسة (حميدة مختار، أحمد تيجاني هيشر، 2017) بعنوان: أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1964-2015، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18/2017، جامعة المسيلة، حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة قياس العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي GDP، والعرض النقدي الموسع M2 في الجزائر خلال الفترة 1964-2015 باستخدام أسلوب التكامل المشترك، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين ووجود سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى عرض النقد M2 في المدين القصير والطويل، وخلصا إلى أن الجزائر طبقت خلال فترة الدراسة سياسة اقتصادية للتحكم في العرض النقدي M2 من خلال الناتج المحلي الإجمالي للتحكم في نسب التضخم.

2. دراسة (علي لزعر، رابيس فضيل) بعنوان: المحددات الخارجية لعرض النقود في الاقتصاد الجزائري، مقال في مجلة رؤى اقتصادية، العدد 01/2011، جامعة الوادي، هدف الباحثان إلى تحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على الوضع النقدي في الجزائر، من خلال إبراز أهمية معرفة مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر وأهم التغيرات التي تطرأ عليها خاصة التي يكون مصدرها القطاع الخارجي، وتحديد أهم المؤشرات المتعلقة بتأثير صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر على الوضعية النقدية، وخلصا الباحثان إلى أنه لتقادي الأثر السلبي لتدفق العملات الأجنبية على الإستقرار النقدي في الجزائر يجب أن يستغل هذا الرصيد في استيراد معدات رأسمالية للإنتاج؛ لتقادي مشكلة التوسع النقدي من جهة، وتحقيق التنويع الاقتصادي من جهة أخرى.

3. دراسة (نادية بشرى محمد علي، 2011) بعنوان: العوامل المؤثرة على عرض النقود في السودان -دراسة تطبيقية للفترة (1975-2005)-، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على عرض النقود في السودان خلال الفترة 1975-2015، ومعرفة الإتجاه العام لهذه العوامل، استخدمت الباحثة طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة بين العوامل المؤثرة في عرض النقود حيث تمثلت المتغيرات المستقلة المؤثر في عرض النقود في: الأصول الأجنبية، مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع العام، مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الخاص، وخلصت إلى أن الإتجاه العام لهذه العوامل في تزايد عبر الزمن وأن هذه المتغيرات تفسر 95% من التغير في عرض النقود، بينما 5% ترجع لعوامل أخرى. وأوصت الباحثة بأنه يجب على البنك المركزي والبنوك التجارية ضرورة تقليل العملة المتداولة إلى عرض النقود من خلال تنويع الودائع وزيادة الوعي المصرفي.

محاور الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا الدراسة إلى محورين تضمن المحور الأول مفاهيم أساسية حول العرض النقدي، أما المحور الثاني عالج تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

1- مفاهيم أساسية حول العرض النقدي

1-1- مفهوم العرض النقدي

تختلف وجهات النظر في تعريف العرض النقدي من حيث عناصره وطريقة حسابه باختلاف الأنظمة النقدية للدول، وفي مايلي ندرج التعريفات التالية للعرض النقدي:

يعرف عرض النقود بأنه "مجموع وسائل الدفع بجميع أنواعها وهي البنكنوت المصدر، العملات المساعدة، النقود المصرفية، الودائع الجارية لدى البنوك التجارية"¹.

كما يعرف العرض النقدي أو الكتلة النقدية على أنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة².
و يعرف أيضا على أنه كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص خلال فترة زمنية معينة³.
واختلفت المدارس النقدية الاقتصادية في تفسير عرض النقود من كونه متغير خارجي أو متغير داخلي.
ويعتبر عرض النقود متغير خارجي إذا كان لا يتحدد وفق عوامل موضوعية أي يتحدد خارج النموذج ومستقل عن الطلب على النقود، وهو مآقرته كل من النظرية الكلاسيكية والكنزية والمدرسة النقدية⁴.
ويكون عرض النقود متغير داخلي إذا تحقق شرطان وهما أن عرض النقود لا يتحدد وفقا لقرارات البنك المركزي وإنما تبعا للمتغيرات الاقتصادية للبلاد، وأن تتوفر للبنوك التجارية مقدرة في الحصول على القروض من البنك المركزي؛ استجابة لمتطلبات القطاع الخاص من الائتمان⁵.

1-2 مكونات عرض النقود:

يتكون العرض النقدي من المجاميع التالية⁶:

1-2-1 عرض النقد بالمعنى الضيق (M1): حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي عرض النقد على أساس وظيفة النقد المتمثلة في كونها أداة مبادلة، ويشمل العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي الصادرة عن البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة؛ وهي النقود القانونية التي تتمتع بالقبول العام، مضافا إليها ودائع تحت الطلب التي يمكن السحب عليها بال شيكات، ويأخذ عرض النقد M1 شكل المعادلة التالية: $M1 = C + DD$

حيث أن M1: تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق، C: تمثل العملة في التداول، DD: تمثل الودائع الجارية.

1-2-2 عرض النقد بالمعنى الواسع (M2): يشمل على عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا إليه الودائع لأجل وودائع التوفير لدى البنوك التجارية، ويعتبر مؤشر مهم لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي، لأن عرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن كمية النقد المتوفرة فعلا في الاقتصاد، كذلك التغيرات في الطلب الكلي والإنفاق الكلي تحدث نتيجة التغيرات في الموجودات شبه النقدية لذا وجب أخذها بعين الاعتبار، ويأخذ عرض النقد M2 شكل المعادلة التالية:

$$M2 = C + DD + Td + Sd$$

حيث أن: M2: تمثل عرض النقد بالمعنى الواسع، C: تمثل العملة في التداول، DD: تمثل الودائع الجارية Td: تمثل الودائع لأجل، Sd: تمثل ودائع التوفير.

1-2-3 عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3): يعود الإهتمام بعرض النقد بالمعنى الأوسع إلى بحث راد كليف (Rad Cliffe) الذي نشر سنة 1959، وأكدت الأبحاث بعده أن أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية تعتبر مصادر بديلة للسيولة يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير، إلا أن إرتفاع العائد عليها وإنخفاض فترة تحويلها إلى وسيلة دفع يؤدي إلى إنخفاض الطلب على الأرصدة النقدية وزيادة حجم الودائع مما يتوجب من البنك المركزي ضرور مراقبتها.

بالإضافة إلى تقسيمات عرض النقد السالفة الذكر (M1، M2، M3) يوجد النوعين التاليين لعرض النقد وهما:

1-2-4 عرض النقد الممثل في النقد الأساسي (M0): وهو يعبر عن العملة التي بحوزة الأفراد خارج الجهاز المصرفي، ويعتبر من تقسيمات عرض النقد كونه يشكل جزء كبير منه وله تأثير مباشر عليه، ويمثل أكبر جزء من عرض النقد في الدول النامية⁷.

1-2-5 عرض النقد بالمعنى (M4)(M5): يشمل العرض النقدي M4 على العرض النقدي M2 مضافا له شهادات الإيداع الكبيرة (CDs)، واتفاقيات إعادة الشراء التي تزيد مدة استحقاقها عن ليلة واحدة التي تصدرها البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، أما العرض النقدي M5 فيشمل على العرض النقدي M3 مضافا إليه شهادات الإيداع، ويوجد كل من العرض النقدي M4 و M5 في الولايات المتحدة الأمريكية⁸.

1-3 العوامل المحددة للعرض النقدي

يخضع عرض النقود في الاقتصاد للإعتبار التالية:

1-3-1 القاعدة النقدية: وهي مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطات النقدية أو الاحتياطات الإجبارية وغيرها⁹.

1-3-2 العجز الحكومي: إذا لجأت الحكومة إلى شراء النقد الأجنبي من البنك المركزي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك إلى انخفاض في رصيد العملة الأجنبية لدى البنك المركزي؛ مما يقلل من قدرته على إصدار النقد الجديد - عدم وجود تغطية للإصدار النقدي الجديد من النقد الأجنبي - بالتالي ينخفض العرض النقدي¹⁰.

1-3-3 صافي الأصول بالعملة الأجنبية: حيث تعد الأرصدة المتحصل عليها من العملة الأجنبية زيادة في العرض النقدي، فإذا كانت لصالح القطاع الخاص تزيد مباشرة في العرض النقدي، أما إذا كانت للجهاز المصرفي للدولة يكون أثرها على العرض النقدي من خلال بيعها للقطاع الخاص ويؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي¹¹.

1-3-4 صافي البنود الأخرى: وتتكون من¹²:

- **رؤوس أموال الجهاز المصرفي:** من خلال قيام المصارف بزيادة رأسمالها بطرح أسهم للجمهور فيؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي؛

- **الأرباح غير الموزعة والاحتياطات:** فإذا كانت هذه الاحتياطات مخصصة لمواجهة المخاطر المحتملة يؤدي ذلك إلى انخفاض العرض النقدي والعكس؛

- **الأصول الثابتة للجهاز المصرفي:** حيث يزيد العرض النقدي بزيادة الأصول الثابتة للجهاز المصرفي ويقل بنقصان قيمة هذه الأصول؛

- **سلوك القطاع العام:** يكون تأثيره على عرض النقود من خلال زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد، فالإنفاق العام يمول عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية إلى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي¹³.

- **سلوك القطاع الخاص:** من خلال الاقتراض من البنوك؛ إذ يتغير عرض النقود بزيادة وانخفاض حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص¹⁴.

إضافة إلى محددات العرض النقدي السالفة الذكر يتأثر عرض النقود بالمتغيرات التالية¹⁵:

- حجم العمالة في الدولة؛

- مقدار المواد الإنتاجية المعطلة؛

- تعاقب فترات التضخم والانكماش.

2-تطور العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

2-1 مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري

تتكون المجاميع النقدية في الجزائر من العناصر التالية¹⁶:

2-1-1 الموجودات أوالمتاحات النقدية (M1): وتتمثل في النقود المركزية تشمل الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، والنقود القانونية المكونة من النقود الورقية والمعدنية + الودائع تحت الطلب للمتعاملين غير البنكيين في البنوك الإبتدائية+الودائع في الحسابات البريدية الجارية.

2-1-2 الكتلة النقدية (M2): تتكون من المتاحات النقدية M1+ شبه النقود تشمل الودائع لأجل، الودائع الإيداعية في البنوك التجارية.

2-1-3 سيولة الاقتصاد (M3): تتمثل في الكتلة النقدية M2 + الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة كالأسهم والسندات. تطور حجم العرض النقدي والعناصر المقابلة له في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

من أجل تحليل وضع العرض النقدي في الجزائر ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور كل من العرض النقدي M1 والعرض النقدي M2 في المدة (2000-2016)، وركزنا في دراستنا على تطور العرض النقدي M2 باعتباره المقياس الذي يعبر عن العرض النقدي في الجزائر.

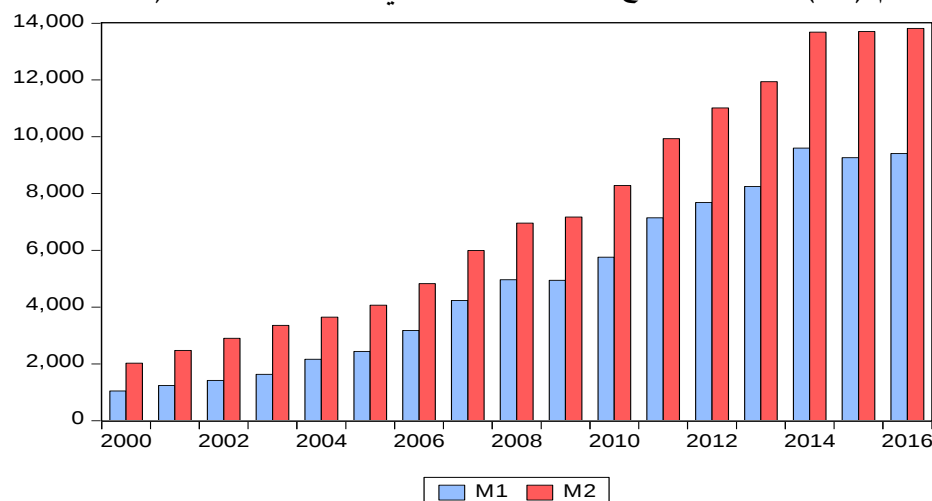
جدول رقم (01): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) ، الوحدة (مليار دينار)

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية (M1)	أشباه النقود	الكتلة النقدية (M2)	معدل نمو (M2)
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	13.0%
2001	577.2	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3%
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.3%
2003	781.4	849.0	1630.4	1724.0	3354.4	15.6%
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	10.5%
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.7%
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	18.6%
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	24.2%
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16.0%
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.1%
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.4%
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.9%
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.9%
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.4%
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	14.6%
2015	4108.1	5153.1	9261.2	4443.3	13704.5	0.1%

2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	0.8%
------	--------	--------	--------	--------	---------	------

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، 2008، 2013، 2016.

شكل رقم (01): تطور المجاميع النقدية M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال ما يظهره الجدول نجد أن العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) عرف تطور ملحوظ ومهم، يظهر في الإرتفاع المتزايد والمتواصل للكتلة النقدية طول فترة الدراسة سواء ماتعلق بالعرض النقدي M1 والعرض النقدي M2، ويرجع إرتفاع عرض النقود M1 بداية من سنة 2000 نتيجة إرتفاع النقود القانونية من 484.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 4497.2 سنة 2016 وكنتيجة حتمية للبرامج التي تبنتها الحكومة الجزائرية بدءا من سنة 2000 من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004-2000) الذي خصص له مبلغ 520 مليار دينار إلى برنامج دعم النمو للفترة (2009-2005) الذي خصص له مبلغ 55 مليار دينار¹⁷

ويلاحظ تسارع وتيرة نمو العرض النقدي M2 بمعدلات مرتفعة حيث إرتفعت بين سنة 2000 وسنة 2001 من 13% إلى 22.3% بسبب النمو القوي للودائع لأجل بالدينار الجزائري والودائع لأجل بالعملة الأجنبية من طرف شركات النفط والغاز¹⁸، وبلغت أعلى نسبة سنة 2007 بـ 24.2%، وأهم ما يفسر إرتفاع عرض النقود خلال الفترة (2008-2000) نتيجة إرتفاع صافي الموجودات الخارجية من العملة الأجنبية الذي أدى إلى زيادة الودائع لدى البنوك من جهة وارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد من جهة أخرى.

وسجلت سنة 2009 تراجع كبير في نمو العرض النقدي M2 بنسبة نمو بلغت 3.1% نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية على صافي الموجودات الخارجية من العملة الأجنبية، وكذا نتيجة للإجراءات التي إتخذها بنك الجزائر لأجل إمتصاص فائض السيولة* والمتمثلة في إسترجاع السيولة والذي حدد مبلغه سنة 2008 بـ 1100 مليار دينار، وكذا وسيلة الوديعة المغلة للفائدة التي إستخدمها بنك الجزائر كوسيلة لإمتصاص السيولة، إضافة إلى وسيلة الإحتياطي الإجباري الذي بلغ 394.7 مليار دينار سنة 2009 مقابل 272.1 مليار 2008¹⁹، بعدها عاد معدل نمو عرض النقود M2 سنة 2010 للإرتفاع إلى 15.4% لإرتفاع القروض المقدمة للدولة سنة 2010 إلى 3510.91 مقارنة بـ 3488.92 سنة 2009، وارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد في سنة 2010 بـ 15.6% مقارنة بـ 20.1% سنة 2009 و 18.6% سنة 2008، وارتفاع نسبة ودائع المؤسسات العمومية بنسبة 10.2%²⁰.

بعد التحسن في مستوى العرض النقدي خلال المدة 2010-2012 نتيجة إرتفاع الإنفاق العام والفروض المقدمة للاقتصاد حيث إرتفع ب 22.3% سنة 2011، 21.7% سنة 2012 وهذا خارج ودائع شركات النفط²¹، تراجع معدل نمو M2 متأثرا بالإنخفاض الذي شهدته أسعار النفط من منتصف سنة 2014 والذي نتج عنه إنخفاض الإحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر حيث كانت سنة 2014 بقيمة 178.94 مليار دولار وانخفضت إلى 144.13 مليار دولار سنة 2015 إلى 114.14 مليار دولار سنة 2016²²، وأصبحت القروض المقدمة للاقتصاد تمثل المصدر الرئيس للعرض النقدي في الجزائر خلال سنة 2015 و2016 لإنخفاض صافي الأصول الأجنبية، حيث توسع الإتمان المقدم للاقتصاد سنة 2015 ب 16.1% الذي وجه الجزء الأكبر منه لتمويل الواردات²³.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى أن عرض النقود في الجزائر شهد ارتفاعا مستمرا في بداية سنوات الدراسة؛ نتيجة تبني مخططات التنمية وبرامج الإنعاش الاقتصادي نظرا ما تطلبت من تمويل يعتمد بالأساس على الإصدار النقدي، وباعتبار الجزائر من البلدان ذات المصدر الوحيد للدخل والمتمثل في العائدات البترولية أصبح عرض النقود مرتبطا أساسا بالاحتياطي من الصرف الأجنبي نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري باليرادات من الصادرات البترولية. فقد تأثر العرض النقدي بهذه العوائد خاصة في سنة 2015 حيث بلغ معدل نموه إلى 0.1% و0.8% سنة 2015 و2016 على التوالي لإنخفاض أسعار النفط منتصف سنة 2014، وأصبح العرض النقدي خاضع لمتغير القروض المقدمة للدولة والقروض المقدمة للاقتصاد المتأثية من الإصدار النقدي.

وعليه أصبح من الضروري أن يكون العرض النقدي في الجزائر خاضع لدراسات واقعية يتماشى مع واقع القطاع الحقيقي ليعبر عن الأداء الجيد للسياسة النقدية؛ مما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الإفراط في إصدار النقود.

الإحالات والهوامش

¹ أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل، عمان، 2012، ص:72.

² طواهري فريد، بن البار محمد، قياس العلاقات السببية السائدة بين التضخم، العرض النقدي والإنفاق العام خلال الفترة (1980-2012)، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 04، جامعة المدية، سبتمبر 2015، ص: 126.

³ ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 216.

⁴ نصر الدين بوعامة، سعدية قصاب، جدلية خارجية وداخلية العرض النقدي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي/ المجلد الأول، العدد 22، جامعة الجلفة، ماي 2015، ص:303.

⁵ Peter Howells, The Money Supply in Macroeconomics, working paper, Department of Accounting, Economics and Finance, Bristol Business, University of the West of England, Bristol, 2009, p:8, on the link: <https://www1.uwe.ac.uk/bl/research/bcef/publications.aspx#>.

⁶ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل، الأردن، 2009، ص: 59-68.

⁷ علي حسين نوري اللامي، الإحتياطي القانوني وأثره في عرض النقد الضيق، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الواحد والخمسون، 2015، ص:454.

⁸ حيدر نعمة بخيت، فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ص ص، 211، 210.

⁹ وراق علي وراق ناصر، أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996-2014)، مجلة الدراسات العليا، العدد 15، جامعة النيلين، السودان، 2016/02/01، ص: 28.

- ¹⁰ عليّة عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير في علوم التسير، المركز الجامعي الوادي، 2011، ص:40.
- ¹¹ وراق علي وراق ناصر، مرجع سبق ذكره، ص:10.
- ¹² المرجع نفسه، ص:10.
- ¹³ عليّة عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص:39.
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص:40.
- ¹⁵ أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص: 80.
- ¹⁶ بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي -دراسة حالة الإقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2004، ص:257.
- ¹⁷ يلقاسمي سمية، أثر التغيرات في عرض النقد على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر(2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد05، جامعة الوادي، الجزائر، السنة الخامسة 2004، ص:8.
- ¹⁸ African Economic Outlook 2002/03 –Country Studies: Algeria, p: 61. On the link: <http://www.oecd.org/countries/algeria/3/>
- *تتمثل وسائل إمتصاص السيولة التي إعتدتها بنك الجزائر في وسيلة إسترجاع السيولة لمدة 7أيام أدرجت في أبريل 2002 (التعليمية رقم 02-2002المؤرخة في 11أفريل 2002)، وسيلة إسترجاع السيولة لمدة 3أشهر التي ادرجت في أوت 2005،تسهيله الوديعة المغلة للفائدة التي أدرجت في جوان 2005(التعليمية رقم 04-2005المؤرخة في 14جوان 2005)، أنظر بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، ص: 174.
- ¹⁹ بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ص:2016.
- ²⁰ بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، ص: 167-172
- ²¹ Algeria, IMF Country Report No.13/47, International Monetary Fund February 2013, p:6. on the link: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Algeria-2012-Article-IV-Consultation-40334>
- ²² بنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص: 130-133.
- ²³ Algeria, IMF Country Report No.16/127, International Monetary Fund , May18, 2016, p:5. on the link: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Algeria-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-Report-43904>